

إطار مقترح بأهمية استحداث قسم المحاسبة الجنائية بالجامعات الليبية

بالتطبيق على كلية الاقتصاد جامعة بنغازي "دراسة وصفية"

*د. أحمد علي الكاديكي

*أ. نرمن خليفة العباس

تاريخ النشر: 2024/11/16

تاريخ القبول: 2024/10/17

تاريخ الاستلام: 2024/8/12

المستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم إطار مقترح لاستحداث قسم خاص بالمحاسبة الجنائية في الجامعات الليبية، بالتركيز على تطبيق هذه الدراسة على كلية الاقتصاد جامعة بنغازي، وتبسيط الضوء على أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة وجود قسم مستقل لها إسوةً بالأقسام العلمية الأخرى في الكلية، نظراً لدورها الفعال في مكافحة الفساد بكافة مظاهره، وباعتبار أن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي جزء من النظام الحكومي، فإنه يقع على عاتقها مسؤولية المساهمة في مواجهة هذه الظواهر السلبية، من خلال إعداد خريجين مؤهلين يمتلكون القدرة على ممارسة المهنة بكفاءة، وذلك عبر تحديث البرامج والمناهج الدراسية واستحداث أقسام جديدة تواكب التطورات في مجال المحاسبة وتلبي احتياجات السوق، ولذلك تركز هذه الدراسة على أهمية إنشاء قسم للمحاسبة الجنائية كقسم علمي جديد في الجامعات الليبية، مع اعتمادها على المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها".

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الجنائية، الجامعات الليبية.

Proposed Framework for the Establishment of a Forensic Accounting Department in Libyan universities

Applied to the Faculty of Economics, University of Benghazi "A Descriptive Study".

Nermin Khalifa ElNaas

Assistant Professor of Accounting

The Libyan Authority for Scientific Research, Benghazi Libya

Dr. Ahmed Ali ElKadiki

Associate Professor of Accounting

Faculty of Economics

University of Benghazi

Abstract: The current study seeks to propose a framework for establishing a specialized forensic accounting department in Libyan universities, with a focus on its implementation at the Faculty of Economics at the University of Benghazi. The study highlights the importance of forensic accounting and the need for an independent department similar to other departments in the faculty, due to its effective role in combating administrative and financial corruption as well as tax evasion. Educational institutions are part of the governmental system and thus bear the responsibility of contributing to the fight against these negative phenomena. This can be achieved by preparing qualified graduates who possess the capability to practice the profession efficiently, through updating curricula and establishing new departments that keep pace with developments in accounting and meet market needs. Therefore, this study emphasizes the importance of creating a forensic accounting department as a new academic division in Libyan universities, relying on a descriptive methodology to achieve its objectives.

Keywords: Forensic Accounting, universities Libyan.

المبحث الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

1.1 مقدمة ومشكلة الدراسة:

"إن التغيرات الهائلة التي يمر بها العالم في بيئة المال والأعمال واتساع رقعة التبادل التجاري بين المؤسسات التجارية على اختلاف أنواعها وانتشار نطاق عملها على مستوى العالم، كان له الأثر الواضح على المحاسبة بضرورة أن تواكب هذه التغيرات وتسد احتياجاته من منطلق أنها تساعد متخذي القرار على اتخاذ القرارات السليمة، فهذه التغيرات التي طرأت على بيئة المال والأعمال ألزمت المحاسبة في كثير من المناسبات بأن يكون لها دوراً فعالاً وكبيراً في إبداء الرأي الفني المالي المحايد للعديد من القضايا والنزاعات المالية والتجارية، كما أن هذه التغيرات استحدثت معها تحديات مالية وقانونية يتعذر على المحاسب العادي البث فيها بسبب طبيعة عمله وخبرته السابقة، مما يحتم اللجوء إلى المحاكم في فض مثل هذه النزاعات والقضايا التي تتطلب شهادة خبير ذو مهارات أكاديمية وعملية متخصصة، ومن هذه التحديات المستحدثة ظهرت المحاسبة الجنائية *Forensic Accounting* (FA) التي اثبتت أن لها الأثر الفعّال في المساعدة على فض النزاعات والقضايا ذات الخصوصية، والتي تتطلب مهارات معينة بالإضافة إلى التغلب على الظواهر السلبية المنتشرة في المجتمعات المعاصرة، كما تعتبر أحد فروع علم المحاسبة التي تركز على التحليل المحاسبي بما يتناسب مع متطلبات النظام القانوني، حيث تُستخدم كأداة رئيسية في فض النزاعات التي تعتمد عليها كأساس للنقاش والاستفسار.

علاوة على ذلك، تكتسب المحاسبة الجنائية أهمية خاصة في مكافحة الجرائم المالية بمختلف أشكالها بما في ذلك الغش والاحتيال، من خلال الكشف عن الأنشطة المالية غير المشروعة وتقديم الأدلة المطلوبة في المحاكم، كما تُسهم بشكل فعّال في تعزيز النزاهة المالية وتقوية النظام القانوني وحماية الاقتصاد والمصالح العامة من الفساد، مما يجعلها الركيزة الأساسية في تحقيق العدالة المالية؛ كما ازداد الاهتمام بالمحاسبة الجنائية كعلم جديد في جميع الأوساط الدولية لأنه يرتبط بالأمن التجاري الذي لا يقل أهمية عن الأمن السياسي والاجتماعي للدولة، بالإضافة إلى أنها أظهرت مجموعة من المهارات للتعامل مع هذه البيئة المتغيرة، فهي تتطلع للتحقق في أبعاد تجتاز الأرقام في التعامل مع مهارات المحاسبة والقانون، لذلك فهي تنطوي على تطبيق مبادئ المحاسبة والتمويل والاقتصاد والإحصاء والقانون والبحوث وأساليب التحقيق في جمع وتحليل وتوصيل النتائج، من أجل الكشف عن الأضرار المالية والتقارير عنها (روفوس وآخرون، 2022: ص4).

وفي هذا الخصوص فإنه يقع على عاتق جميع مؤسسات الدولة مسؤولية مشتركة، تتمثل في مواجهة الظواهر السلبية المنتشرة، والجامعات والمؤسسات التعليمية باعتبارها إحدى الجهات يجب أن تضطلع بدورها المنوط بها في مثل هذه الحالات، وذلك من خلال مراجعة وتحديث المناهج التعليمية واستحداث أقسام علمية جديدة تُعنى بالتخصصات الحديثة مثل المحاسبة الجنائية، لتمكين من إعداد كوادر فنية ومهنية قادرة على مواجهة التحديات المعاصرة، فالجامعات والمؤسسات التعليمية بحكم دورها في تأهيل الأجيال القادمة، تتحمل مسؤولية كبيرة والمساهمة في تقليل انتشار الفساد من خلال توفير تعليم متخصص وفعال يتماشى مع متطلبات العصر (عبدالقادر وآخرون، 2014).

“وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للمحاسبة الجنائية ودورها الحيوي في الوقت الراهن، بالإضافة إلى تفاقم حدة المنافسة وتعدد البيئة التجارية والمعاملات المالية، إلا أنها تُعتبر علماً جديداً في البيئة العربية؛ ومن خلال هذه الدراسة سيتم تسليط الضوء على ضرورة استحداث قسم للمحاسبة الجنائية ضمن الأقسام العلمية في الجامعات الليبية، وذلك كقسم علمي جديد بالتطبيق على كلية الاقتصاد جامعة بنغازي.

وعليه يمكن بلورة مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي:

هل هناك أهمية لاستحداث قسم للمحاسبة الجنائية كقسم علمي مستقل

بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي؟

2.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى اقتراح إطار لاستحداث قسم للمحاسبة الجنائية كقسم مستقل ضمن الأقسام العلمية لكلية الاقتصاد جامعة بنغازي، نظراً لأهمية هذا القسم والدور الذي يمكن أن يؤديه من خلال توفير خريجين مؤهلين في هذا المجال للمساعدة في الحد من الفساد المالي الإداري وفض المنازعات والمشاكل التي قد تعانيها مهنة المحاسبة.”

3.1 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال كون المحاسبة الجنائية إحدى المجالات المهنية الحديثة التي شهدت زيادة ملحوظة في الطلب عليها في الآونة الأخيرة، ودعوة العديد من الباحثين إلى ضرورة إدخال مقرر المحاسبة الجنائية من ضمن البرامج الدراسية لكلية الاقتصاد، مما سيساهم في تطوير التعليم الأكاديمي ليتماشى مع التحديات الراهنة ويعكس احتياجات السوق الليبي، علاوة على ذلك فإن هناك حاجة ملحة لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث في هذا التخصص؛ وإن تعزيز المعرفة والمهارات في مجال المحاسبة الجنائية يعد أمراً حيوياً لتحقيق الكفاءة والنزاهة في الممارسات المالية، وبالتالي فإن هذه الدراسة تسعى إلى تسليط الضوء على أهمية هذا التخصص وضرورة تطويره لتلبية المتطلبات المتزايدة في السوق.

4.1 منهجية الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي، حيث تعتمد على مجموعة من المصادر مثل الكتب، والرسائل والبحوث العلمية والمواقع الإلكترونية ذات الصلة بموضوع الدراسة، كما تهدف إلى توضيح الدور الذي سيلعبه خريجو قسم المحاسبة الجنائية في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري بكافة مظاهره.

5.1 حدود ونطاق الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في التعرف على أهمية استحداث قسم للمحاسبة الجنائية كقسم علمي مستقل بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي، من خلال إجراء دراسة وصفية ومقارنة المقررات الدراسية بين قسم المحاسبة الجنائية بجامعة فرانكلين وقسم المحاسبة جامعة بنغازي، وقد تمت الدراسة خلال العام الدراسي 2024/2023.

6.1 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت المحاسبة الجنائية من جوانب مختلفة، منها دراسة (عمران وآخرون، 2023) التي تناولت دور المحاسبة الجنائية في الحد من ممارسات الفساد المالي في ديوان المحاسبة والمحكمة الابتدائية والرقابة الإدارية في مدينة سبها الليبية،

مستخدمة التحليل الوصفي واستبانة لجمع البيانات، كما توصلت إلى أن المحاسبة الجنائية تلعب دوراً هاماً في الحد من ممارسات الفساد المالي؛ بينما سعت دراسة دنقر وآخرون (2020) إلى استكشاف أهمية تطبيق المحاسبة القضائية ومدى توفر المهارات العلمية والخبرات اللازمة لدعم هذا التخصص، وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود بعض المقومات التي تدعم تطبيق المحاسبة القضائية في المؤسسات الليبية، إلا أنها كشفت أيضاً عن وجود صعوبات تعترض هذا التطبيق من أهمها عزوف الجامعات عن اعتماد المحاسبة القضائية كمادة دراسية ضمن مناهجها الأكاديمية؛ أما دراسة (الدليمي وطبيشات، 2017) فقد ركزت على مفهوم المحاسبة القضائية ودورها في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في عرض البيانات والمنهج التحليلي لعرض النتائج، كما اعتمدت في جمع البيانات على استمارة الاستبيان حيث وزعت على عينة عشوائية مكونة من 190 محاسب قانوني، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن المعرفة والمهارات المحاسبية، وكذلك المعرفة والمهارات القانونية، تلعب دور واضح في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي؛ وركزت دراسة (Anuolam O. M, 2016) على أهمية المحاسبة الجنائية في مواجهة الممارسات الاحتيالية المتزايدة في نيجيريا، حيث تم اختيار عينة مكونة من 98 مشارك، وخلصت النتائج إلى أن للمحاسبة الجنائية دور هام في مواجهة زيادة هذه الممارسات، وتوصي الدراسة بضرورة أن تتبنى الحكومة إلزام الجامعات بتدريس المحاسبة الجنائية ضمن المناهج المحاسبية بكلية التجارة؛ وفي دراسة (قمبر، 2014) تم قياس مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية في المنطقة الغربية بأهمية المحاسبة الجنائية، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تعزيز هذا الإدراك وتعريفهم بمزايا المحاسبة الجنائية في مجالات الأعمال المختلفة؛ كما سعت دراسة (Curtis, 2008) إلى مناقشة تخصص العدالة الجنائية والتحقيق في الجرائم الاقتصادية في كلية يوتيكا في نيويورك، والتي بدأت في عام 1987، حيث تم تقديم منهج البرنامج بما في ذلك متطلبات المقررات الدراسية مع التركيز على التحقيق المالي وأمن الكمبيوتر، كما تم عرض برنامجين للدراسات العليا، الأول ماجستير العلوم في إدارة الجرائم الاقتصادية والثاني ماجستير إدارة الأعمال في إدارة الجرائم الاقتصادية والاحتيال، حيث قارن الجزء الثاني من الورقة مناهج الجرائم الاقتصادية في كلية يوتيكا بالمنهج النموذجي في المحاسبة الجنائية والاحتيالية الذي تم تطويره في جامعة وست فرجينيا عام 2004؛ في حين تناولت دراسة (Pearson & Singleton, 2008) أهمية وجود مفردات دراسية تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والبيئة الرقمية في المناهج الدراسية للمحاسبة القضائية، وخلصت الدراسة إلى أن الزيادة في المعاملات الرقمية وظهور الجرائم الإلكترونية المعقدة قد ساهمت في زيادة الطلب على المحاسبين القضائيين في إشارة إلى أن المحاسبين والمراجعين القانونيين لا يمتلكون المهارات والمعرفة الكافية في مجال تكنولوجيا المعلومات لاستكشاف أحدث الابتكارات التكنولوجية بشكل فعال، وقد أوصت الدراسة بضرورة تضمين المناهج الدراسية للمحاسبة القضائية مواضيع خاصة بتكنولوجيا المعلومات.

7.1 ما يميز هذه الدراسة:

على الرغم من اختلاف بيئة الدراسات السابقة إلا أنها تشترك في أهمية المحاسبة الجنائية والتوصية بضرورة دمجها ضمن المناهج الدراسية للجامعات والمؤسسات التعليمية، أما وجه الاختلاف مع هذه الدراسات فإنه يتمثل في أن هذه الدراسة تهدف بشكل أساس إلى اقتراح إطار لاستحداث قسم للمحاسبة الجنائية كقسم مستقل ضمن الأقسام العلمية بالتطبيق على كلية الاقتصاد جامعة بنغازي.

المبحث الثاني

مفهوم وأهمية المحاسبة الجنائية

1.2 التطور التاريخي للمحاسبة الجنائية:

شهدت "المحاسبة الجنائية" تسميات متنوعة في الأدبيات المحاسبية، حيث أُطلق عليها أسماء متعددة مثل المحاسبة العدلية، التحقيقية، التحليلية، الاستقصائية وأيضاً المحاسبة القضائية، ويعود تاريخ ظهور هذا التخصص إلى ما يقارب 200 عام، حيث كان كل اهتمامه في تلك الفترة ينصب في حل النزاعات المالية، كما تشير الوثائق إلى أن ظهور المحاسبة الجنائية لأول مرة كان في غلاسكو عام 1824، حيث مُنحت شهادات للمحاسبين في هذا التخصص تمكنهم أو تخولهم من المشاركة في إجراءات التحكيم، وتقديم آرائهم الفنية والمالية المحايدة للمساعدة في تسوية النزاعات أمام المحاكم، ومع دخول القرن العشرين بدأت تظهر مطالبات في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لإعطاء شهادات للخبراء في مجال المحاسبة الجنائية، مما ساهم في وضع أسس مهنية لهذا التخصص الجديد (Ramaswamy, 2007: p31) وكان أول استخدام لمصطلح "المحاسب القضائي" في عام 1946 من قبل موريس بيلوي في مجلة أكونتانسي (Journal of Accountancy) حيث وصف بيلوي المحاسب الجنائي بالشخص الذي أسقط آل كابوني، موضحاً أن ما يميز المحاسب القضائي عن المحاسب العادي هو نوعية التفكير التحليلي والقدرة على الربط بين الأدلة المالية والقضايا القانونية (روفوس وآخرون، 2022: ص5).

وفي عام 1986 أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الدليل رقم (7) الذي حدد فيه المجالات والخدمات التي من الممكن أن يقدمها المحاسبين الجنائيين (القضائيين) بشكل رسمي، ومع حلول عام 1997 وفي إطار تطوير هذا التخصص بشكل أفضل تم تأسيس المجلس الأمريكي للمحاسبين القضائيين، حيث شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين سلسلة من الأحداث الكبرى، هذا إلى جانب العديد من فضائح الاحتيال التي تورطت فيها شركات عالمية كبيرة (Ball, 2009: p278). هذه الفضائح لم تؤثر فقط على كفاءة الأسواق المالية، بل زادت أيضاً من حجم المطالبات القانونية والاقتصادية والتي وصلت بعض هذه القضايا إلى مبالغ ضخمة كلفت هذه الشركات مطالبات ضخمة يصعب الوفاء بها.

كما أدى زيادة تعقيد القضايا المالية والنزاعات القانونية إلى ضرورة تدريب المحاسبين بشكل كافٍ على مواجهة مثل هذه التحديات، فعلى الرغم من أن المحاسبين التقليديين قد يمتلكون المعرفة المحاسبية الأساسية، إلا أن المحاسبة الجنائية تتطلب تدريباً أعمق في مجال الفحص والتحقيق المالي والقانوني، هذا الواقع دفع الأوساط الدولية إلى تبني المحاسبة الجنائية كعلم جديد، يهدف إلى إعداد متخصصين قادرين على التعامل مع تعقيدات النزاعات المالية بشكل أكثر فاعلية ودقة. (Huber, 2012: p260).

2.2 مفهوم المحاسبة الجنائية:

يشير مصطلح المحاسبة الجنائية إلى العلاقة الوثيقة بين القانون والمحاسبة، حيث يتم توظيف المعلومات المحاسبية في نطاق القضاء والأغراض الاستشارية، وتُعرف المحاسبة الجنائية بأنها "العلم الذي يتعامل مع تطبيق المعرفة في مجالات المحاسبة والتمويل والضرائب والمراجعة بهدف إجراء التحليل والتحري، وفحص واختبار الوسائل القانونية اللازمة للتوصل إلى الحقيقة، مما يُمكن المحاسب من تقديم رأيه الفني المحايد" (الجبوري والخالدي، 2013).

وتعتبر المحاسبة الجنائية مزيجاً متكاملًا بين المحاسبة والمراجعة والقانون، حيث يتم جمع وتحليل أدلة الإثبات لتقييم احتمالات الغش أو الاحتيال، وفقاً لأسس قانونية واضحة (سامي، 2002: ص143)، وأوضح Curtis أن هذه العملية تشمل مجموعة متنوعة من المهام مثل التحديد، التسجيل، التسوية، استخراج وفرز البيانات المالية، وإعداد التقارير والتحقق منها، بهدف تسوية النزاعات القانونية، وتم الاستعانة بالمحاسب الجنائي لتحليل النظام القانوني وتقديم خدمات الخبرة في القضايا المعروضة عليه. (Curtis, 2008: p540)

كما عرف Tiwari و Debnath المحاسبة الجنائية بأنها تكامل لمجموعة من المهارات المعرفية تشمل المحاسبة، المراجعة، الإجراءات التحليلية، تكنولوجيا المعلومات، الإحصاء، والقدرة على تحديد المؤشرات الأساسية لاكتشاف احتمالات حدوث الغش أو الاحتيال (Tiwari & Debnath, 2017: p76)، وبالتالي فإن المحاسبة الجنائية تجمع بين المعرفة المحاسبية والمالية والقانونية ومهارات التحري اللازمة للتحقيق في الحقائق المتعلقة بالنزاعات والمطالبات، إذأ فهي أسلوب عملي يُستخدم لكشف وتحليل وحل المسائل المتعلقة بعمليات الغش والاحتيال بطريقة قانونية مقبولة أمام القضاء، كما تتضمن هذه العمليات تطبيق المفاهيم والأساليب المحاسبية في المشكلات القانونية المعقدة (السيسي، 2006).

يتضح من خلال عرض المفاهيم السابقة أن المحاسبة الجنائية تُعتبر فرعاً متخصصاً من المحاسبة، حيث أنها تركز على استخدام المعرفة والمهارات المهنية في القضايا القانونية، بهدف تقديم أدلة موضوعية تدعم اتخاذ القرارات في النزاعات. وتتميز المحاسبة الجنائية عن الأنواع الأخرى من المحاسبة بأنها لا تقتصر على المحاسبة القانونية أو المراجعة، بل تتجاوز ذلك لتشمل مجموعة أوسع من المهارات.

3.2 مهام المحاسبة الجنائية:

نتيجة لتطور عالم المال والأعمال وزيادة حجمه وتنوعه بشكل كبير وسريع، انتشرت حالات الغش والفساد المالي والإداري وتطورت أساليب الاحتيال، مما أدى إلى انتقادات واسعة لضرورة تطوير مجال المحاسبة بهدف تحسين جودة خدماتها، هذا الوضع أدى إلى الحاجة الماسة لتطوير مجال آخر يتخصص في مكافحة كافة مظاهر الفساد، وقد برزت المحاسبة الجنائية لتلبية لهذه المتطلبات، فهي تهدف إلى تضيق فجوة التوقعات وتفادي القصور الذي تعاني منه مهنة المراجعة التقليدية.

وعليه يمكن القول إن ظهور المحاسبة الجنائية جاء كنتيجة مباشرة للتحديات الكبيرة التي تواجه قطاع الأعمال، حيث إن المراجعين والمحاسبين الماليين يعملون وفقاً لقوانين ومعايير مهنية، ويتوقع منهم امتلاك الحد الأدنى من المعرفة والمهارات اللازمة لاكتشاف التلاعب والغش في القوائم المالية، ومع ذلك فإن هذا قد لا يكون كافياً دائماً لاكتشاف مثل هذه المخالفات، من هنا يأتي دور المهنيين في مجال المحاسبة الجنائية الذين يمتلكون مهارات متقدمة تمكنهم من أداء هذا الدور بفعالية أكبر.

وفيما يلي عرض لبعض المهام الرئيسية للمحاسبة الجنائية تشمل (الكبيسي، 2016)

(James & Charis, 2010: p 1),(Minniti, 2008: p 2)

1. المساعدة في حل النزاعات بين الشركاء وأي أطراف أخرى، سواء كانت تلك النزاعات تجارية أو مالية، كما تشمل المساهمة في إجراء التحقيقات الجنائية، وتدقيق العمليات المتعلقة بالنصب والاحتيال مع التركيز على الحد منها، كما تسهم أيضاً في تنظيم

المناقشات والتفاوضات حول النزاعات التجارية وتقديم تقييم للأضرار الاقتصادية بالإضافة إلى احتساب الدخل الحقيقي (المخفي).

2. التحقيق في الاحتيال المالي، وإعادة تنظيم الحسابات المالية التي تم العبث بها، وتتبع الأموال المختلصة، والتحقيق في تزوير الأوراق المالية، إلى جانب ذلك فإنها تشمل مراجعة القوانين واللوائح المتعلقة بالحسابات المصرفية وعمليات التأمين والعقارات، وكذلك التحقيقات المتعلقة بعمليات الاحتيال ومراجعة العقود الخاصة بالقروض المصرفية.

3. مكافحة عمليات غسل الأموال، والتحقق من إجراءات إشهار الإفلاس الخاصة بالشركات، والتحقيق في قضايا الرشاوى، واختلاس الأموال.

4.2 مقومات المحاسبة الجنائية:

أشارت دراسة (Hopwood, et.al. (2008) إلى أنه لكي يتمكن المحاسب الجنائي من أداء مهمته بنجاح، يجب أن يتلقى تأهيلاً مناسباً في عدة مجالات علمية، ومن أهمها:

1. المحاسبة: تشكل هذه العلوم الأساس الرئيسي للمحاسب الجنائي، حيث تساعده على تفسير وتحليل المعلومات المالية الضرورية، بالإضافة إلى فهم نظم الرقابة الداخلية.

2. المراجعة والتدقيق: تعتبر هذه العلوم ضرورية لعمل المحاسب الجنائي، إذ يتطلب الأمر جمع البيانات وطبيعة الإثبات والقدرة على جمع وتحليل المعلومات، واستخدام أساليب عرض وتقديم القوائم المالية، وهو ما توفره معايير المراجعة.

3. القانون: حيث تُمكن دراسته معرفة الإجراءات القانونية والقوانين ومن تحديد الأدلة المطلوبة بما يتوافق مع المعايير القانونية، إضافةً إلى معرفة كيفية حفظ الأدلة وتقديمها بما يتناسب مع متطلبات المحاكم.

4. تكنولوجيا المعلومات: تُعتبر من المعارف الضرورية في العصر الحديث، حيث يجب على المحاسب الجنائي أن يكون لديه على الأقل معرفة بأساليب الاتصال الإلكتروني المباشر، وخبرة في استخدام أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات، إذ أنها تساعده في حفظ واسترجاع البيانات، وتقييم الأساليب الرقابية على معالجة البيانات.

ومن وجهة نظر الباحثين، تتمثل مقومات المحاسبة الجنائية في عدة جوانب، أهمها:

1. المؤهلات العلمية: باعتبار أن كل علم يستند إلى مقومات أساسية، والمحاسبة الجنائية ليست استثناءً، فهي تعتمد على التعليم الأكاديمي، مما يتطلب أن يكون المحاسب الجنائي مؤهلاً علمياً ومهنياً، ومن الضروري أن يكون حاصل على شهادة أكاديمية متخصصة تؤهله للعمل كمحاسب جنائي أسوةً بالتخصصات الأكاديمية الأخرى.

2. المهارات والقدرات والمعرفة: يجب أن يمتلك الممارسين لمهنة المحاسبة الجنائية إلى جانب التعليم الأكاديمي مهارات أخرى مثل القدرة على اكتشاف الاحتيال، وفن الاتصال، وإجراء المقابلات والمفاوضات، والإلمام بالقوانين واللوائح والتشريعات، ومهارة تقييم الأعمال، والتحقق من جمع الأدلة، وإدارة المخاطر وضبط الغش، وغيرها من المهارات.

3. التدريب: يُعتبر التدريب المستمر عنصراً مكملاً ومهماً في إعداد المحاسب القضائي، حيث يتيح له المعرفة المسبقة بما سيتعرض عليه، وبما يساعده على مواكبة احتياجات البيئة والتطورات الحاصلة في هذا المجال، ويحتاج المحاسب الجنائي إلى التدريب المستمر في مجالات مثل علم النفس وعلم الاجتماع والقانون بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتلقى دورات علمية وعملية في مجال المراجعة

والمحاسبة، وخاصة تلك المتقدمة منها والتي تتعلق بالمعايير والأسس والإطار العلمي للمحاسبة والمراجعة التي تصدر عن الجمعيات والمنظمات المهنية العالمية والمحلية وغيرها من العلوم ذات الصلة.

المبحث الثالث

علاقة المحاسبة الجنائية بالتهرب الضريبي والفساد المالي والإداري والحد منهما

إن انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري في العديد من الدول يمثل تهديداً كبيراً ليس فقط لاقتصادياتها بل أيضاً لقيمها الاجتماعية والإنسانية، مما يؤدي إلى آثار سلبية تتغلغل في جميع جوانب الحياة، ويؤثر الفساد على التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، حيث يخلق بيئة غير صحية تعيق النمو وتعزز من الفقر واللامساواة، ومن هنا بات لزاماً على المؤسسات كل في مجاله، أن تلعب دوراً فاعلاً في الحد من هذه الظاهرة والعمل على القضاء عليها.

وقد وردت في الأدب العديد من التعريفات للفساد الإداري، حيث يُعرّف بأنه الانحرافات والمخالفات التي يقوم بها الموظف العام أثناء أداء واجباته الوظيفية، بهدف تحقيق مكاسب مالية أو اجتماعية، رغم معرفته بأنه يرتكب فعلاً غير قانوني (الحمداي، 2007)، هذا النوع من الفساد يعطل سير عمل المؤسسات ويؤثر سلباً على ثقة الجمهور في الحكومات والهيئات الإدارية.

أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة وتم التوقيع عليها في عام 2003، فبدت إطاراً عاماً لمكافحة الفساد، لكنها لا تشتمل على تعريف موحد أو شامل للفساد، بل تتيح للدول حرية تحديد وتكييف مفهوم الفساد بناءً على ظروفها، مشيرةً إلى أن الفساد يتسم بمرونة في تعريفه، حيث يمكن أن يتخذ أشكالاً متعددة تتغير حسب السياق المجتمعي. (<https://www.unodc.org/romena/ar/uncac.html>)

كما قدم البنك الدولي تعريفاً أكثر تحديداً لأنشطة الفساد، إذ وصفه بأنه "إساءة استخدام السلطة العامة أو الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة؛ ويمكن أن يتجسد ذلك عندما يقبل الموظف رشوة أو يطلبها، أو عندما يستخدم سلطته لابتزاز الشركات أو الأفراد لتسهيل عقد معين أو طرح مناقصة عامة أو لتحقيق أرباح غير قانونية؛ ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد فحسب، بل يشمل الفساد أيضاً استغلال الوظيفة العامة لتعيين الأقارب في مناصب حساسة أو سرقة أموال الدولة بشكل مباشر (مجموعة البنك الدولي، 2020).

ويتخذ الفساد الإداري أشكالاً متعددة يمكن تصنيفها إلى نوعين رئيسيين، وهما:

1. الفساد التلقائي: يحدث هذا النوع عندما يسعى الموظف لتحقيق مكاسب شخصية داخل نطاق وظيفته، سواء من خلال التلاعب أو تقديم خدمات غير قانونية، ورغم خطورته إلا أنه يمكن التغلب عليه نسبياً من خلال الرقابة والإصلاحات الإدارية.
2. الفساد الشامل: هو الفساد الذي يتفشى في جميع مفاصل المجتمع والمؤسسات، بحيث يصبح جزءاً من الحياة اليومية ويصعب مكافحته، ويُعتبر هذا النوع من أخطر أنواع الفساد لأنه يعطل عمل الدولة والمجتمع بشكل شامل، ويصعب القضاء عليه بسهولة.

وتتنوع أشكال الفساد المالي والإداري وتختلف من دولة إلى أخرى، لكنها تشمل ممارسات واسعة النطاق مثل:

- التلاعب: وهو تغيير أو تزوير البيانات أو التقارير المالية لتحقيق مكاسب شخصية.
- غسل الأموال: إخفاء المصدر غير المشروع للأموال من خلال تحويلها إلى أصول أو استثمارات قانونية.
- التزوير: وهو إنتاج أو تعديل وثائق لتحقيق فوائد غير قانونية بطرق غير مشروعة.

- الاختلاس: يتمثل في سرقة الأموال العامة أو الخاصة التي تكون في عهدة الموظف.
 - الرشوة: أي تقديم أو قبول الأموال أو الهدايا أو الخدمات كوسيلة لتحقيق أهداف غير قانونية.
 - المحسوبية: استغلال السلطة لتفضيل أفراد أو مجموعات معينة عن غيرهم، خاصة في التوظيف أو المناقصات العامة.
- إن مكافحة هذه الممارسات تتطلب جهوداً مشتركة من المؤسسات الحكومية والخاصة، من خلال تعزيز الشفافية، ووضع آليات رقابة فعالة، وتطبيق قوانين صارمة لمكافحة الفساد بجميع أشكاله، بالإضافة إلى ذلك تُعد التوعية والتثقيف بأهمية النزاهة في العمل والإدارة ركناً أساسياً في بناء مجتمعات خالية من الفساد، وقادرة على مواجهة تحديات التنمية والاستقرار.

1.3 علاقة المحاسبة الجنائية بالحد من الفساد الإداري والمالي:

تلعب المحاسبة الجنائية دوراً محورياً في الحد من ممارسات الفساد، وتساهم بشكل فعّال في اكتشاف حالات التزوير والاختلاس وغيرها من الممارسات غير القانونية، لارتباطها بمفهوم الفساد الإداري والمالي، مما يؤدي إلى تآكل الثقة في المؤسسات المالية، مما يؤثر سلباً على مصداقية المعلومات المحاسبية، وفي هذا الخصوص تعمل المحاسبة الجنائية من خلال تقييم الأداء المالي وإعداد التقارير ذات الصلة عبر جمع وتحليل الأدلة المالية، مستخدمةً في ذلك آليات دقيقة تكشف عن أي ممارسات غير أخلاقية أو غير قانونية تتعلق بالغش والاحتيال والفساد المالي والإداري.

ويعتبر المحاسب الجنائي عنصراً أساسياً في عملية جمع وتحليل وتقييم الأدلة المالية وتفسيرها، مما يؤدي إلى تقليص الفساد بشكل كبير، وبالتالي يُعد تقرير المحاسب الجنائي أداة حاسمة في الدعاوى والنزاعات الجنائية، حيث يُقدم تحليلاً محاسبياً دقيقاً يلي متطلبات الهيئات الجنائية، ويشكل أساساً لاتخاذ القرارات في المنازعات القانونية المعروضة أمام المحاكم (الكبيسي، 2016). استناداً إلى ما سبق، يتضح أن المحاسبة الجنائية تُعد وسيلة فعّالة لحماية المؤسسات والحد من جرائم الاحتيال المالي والفساد الإداري، اللذين يُعتبران من أخطر الجرائم التي أسهمت في إفلاس العديد من الشركات الكبرى، لذلك يُعد من الضروري وجود تشريعات واضحة تُحدد واجبات ومهام المحاسب الجنائي في مختلف الدوائر الجنائية، لضمان تفعيل دور هذا المجال الهام في مكافحة الفساد ودعم الشفافية المالية.

2.3 علاقة المحاسبة الجنائية بالحد من التهرب الضريبي:

يمثل التهرب الضريبي مجموعة من الممارسات غير القانونية التي تهدف إلى تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية والقوائم المالية، وذلك لتحقيق أهداف تخدّم مصالح معينة لفئات محددة داخل المؤسسة. ويتمثل التهرب الضريبي في التلاعب بالمعلومات المحاسبية سواءً عن طريق الحذف أو التشويه، بغرض تقليل العبء الضريبي المفروض على الشركة أو الأفراد (صالح، 2017). كما يُعد التهرب الضريبي أحد الظواهر السلبية التي تفرزها تطورات الاقتصاد العالمي المعاصر، ويؤثر على كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث يُعتبر أحد الجرائم الاقتصادية التي يعاقب عليها القانون، ويرجع ذلك إلى الأضرار الكبيرة التي يلحقها بالاقتصاد القومي، حيث يُضعف قدرة الدولة على تحصيل الإيرادات العامة والضرورية لتمويل المشاريع والخدمات العامة (كتانة، 1998).

ويمكن تصنيف أو تقسيم التهرب الضريبي إلى نوعين رئيسيين، وهما:

1. التهرب المشروع: وهو ما يتجسد في استغلال الممول للتغرات القانونية المتاحة لتجنب دفع الضريبة، وذلك من خلال اتباع استراتيجيات تتيح له الالتفاف حول القوانين دون أن يكون مخالفاً لها بشكل مباشر، هذا النوع قد يُعتبر قانونياً، ولكنه يُقلل من الفوائد الاقتصادية للدولة.

2. التهرب غير المشروع: وهو يحدث عندما يقوم الممول بمخالفة صريحة للقوانين والتشريعات، مثل الامتناع عن دفع الضرائب المستحقة عليه بشكل متعمد، ما يُعتبر انتهاكاً صريحاً للتشريعات الضريبية (أمين، 2000: ص 147)، حيث يتم في هذه الحالة التلاعب بالحسابات لإظهار صافي دخل غير حقيقي، بهدف تقليل الأرباح الخاضعة للضريبة.

ولكي يتم كشف التهرب الضريبي يحتاج الأمر إلى توفر مجموعة من المهارات المتخصصة في المحاسبة والمراجعة، هذه المهارات لا تقتصر فقط على التحليل المالي التقليدي، بل تتطلب أيضاً القدرة على التقصي والتحري العميق، والنظر إلى ما وراء الأرقام المحاسبية الظاهرة، في هذا السياق تلعب المحاسبة الجنائية دوراً حيوياً، حيث تعتمد على فهم شامل للعلوم المحاسبية والقانونية، إلى جانب امتلاك مهارات الفحص والتحقيق اللازمة لاكتشاف التلاعبات المالية، وبفضل التدريب المتخصص للمحاسب الجنائي يستطيع ممارسة أعلى درجات الشك المهني لفحص السجلات المالية والكشف عن أي تلاعبات قد تكون متعمدة.

وفي هذا الخصوص أظهرت دراسة عبد المنعم (2017) أن للمحاسبة الجنائية دوراً أساسياً في تعزيز الثقة بين الإدارة ومستخدمي القوائم المالية، مثل المستثمرين، مصلحة الضرائب، الدائنين، وغيرهم من الجهات المعنية، فهي تسهم بشكل كبير في تضيق فجوة الثقة التي قد تنشأ بينهم بسبب الشكوك حول جودة التقارير المالية، من خلال تحليل دقيق وموثوق، وكذلك تسهم في تعزيز الشفافية المالية، مما يزيد الثقة في المعلومات المحاسبية المقدمة وبما يساهم في تحسين جودة القوائم والتقارير المالية.

إلى جانب ذلك، تلعب المحاسبة الجنائية دوراً هاماً في مساعدة الحكومات والمؤسسات على تعزيز أنظمتها الضريبية من خلال الكشف عن حالات التهرب الضريبي وتقليل الفجوات التي يستغلها المتهربون، هذه العملية لا تقتصر على تحسين الإيرادات الضريبية للدولة، بل تعمل أيضاً على تعزيز العدالة الضريبية، حيث يصبح الجميع ملتزمين بالقوانين والأنظمة المالية بشكل عادل ومتساوي.

وباختصار يُعتبر التهرب الضريبي تحدياً كبيراً يؤثر على الاقتصاد القومي، ومن هنا تبرز أهمية المحاسبة الجنائية كأداة حيوية في مكافحة هذه الظاهرة، من خلال الكشف عن التلاعبات وتقديم الأدلة القانونية التي تسهم في مكافحة الفساد المالي وتعزيز الثقة في النظام المالي.

المبحث الرابع

مناهج التعليم الأكاديمي في المؤسسات التعليمية

شهدت الفترة الأخيرة زيادة ملحوظة في الطلب على خدمات المحاسبة الجنائية، وذلك بسبب التحديات المتزايدة المتمثلة في التزوير، التلاعب، والاحتيال، إلى جانب التأثيرات العميقة للعمولة والتجارة الإلكترونية. هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تطور أساليب التلاعب التقليدية بشكل متسارع، مما جعل من الضروري على مهنة المحاسبة أن تُحدث تغييرات جذرية في مناهجها الدراسية، بحيث تتماشى مع التغييرات السريعة التي تحدث في بيئة الأعمال والمال العالمية.

استجابة لهذه التحديات، قامت العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية بالتأكيد على ضرورة تحديث برامج التعليم المحاسبي، وذلك لضمان أن الخريجين يمتلكون المهارات اللازمة لمواكبة التطورات المهنية، وفي هذا السياق جاء التقرير الذي أصدرته لجنة بدفورد عام 1986 ليلسلط الضوء على هذا التحدي، حيث أشار إلى أن التعليم المحاسبي لم يتطور بشكل كافٍ خلال الخمسين عاماً الماضية، هذا الجمود في التعليم أدى إلى وجود فجوة كبيرة بين توقعات ومتطلبات المهنة وما يقدمه التعليم الأكاديمي للطلاب في الجامعات، علاوة على ذلك أعربت جمعية المحاسبة الأمريكية عن مخاوفها وشكوكها بشأن مدى ملاءمة أساليب التعليم المحاسبي الحالية لتلبية متطلبات البيئة المهنية المعاصرة (الفطيمي، 2010: ص5).

وفي هذا السياق، يتعين على مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، مثلها مثل نظيراتها في دول أخرى، أن تعيد النظر بشكل جدي في مناهجها الدراسية، خاصة بعد عام 2008 الذي شهد صدور المعايير الدولية للتقارير المالية؛ إذ إن التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال على المستوى العالمي تفرض على التعليم المحاسبي الليبي أن يعمل على تقليص الفجوة بين ما تقدمه الدول المتقدمة في هذا المجال وبين ما يُدرس في مناهج الجامعات الليبية لتحديثها، والهدف من هذا التحديث هو إعداد كوادر مؤهلة تتمتع بالمعرفة الأكاديمية العالية، والخبرة المهنية المطلوبة، إلى جانب المهارات المتخصصة في مجال المحاسبة، بحيث تكون هذه الكوادر قادرة على منافسة أقرانها في الدول الأخرى ومواجهة التحديات العالمية بكل كفاءة.

يتطلب هذا التطوير اعتماد مناهج تعليمية حديثة تتوافق مع المعايير الدولية، بالإضافة إلى توفير فرص تعليمية وخبرات عملية من شأنها إعداد جيل من المحاسبين المتخصصين الذين يمكنهم التفاعل مع التغيرات السريعة في بيئة المال والأعمال، إن التعليم المحاسبة الذي يستند إلى أفضل الممارسات العالمية سيُمكن الجامعات الليبية من إعداد خريجين ذوي كفاءة عالية وقادرين على العمل في أسواق المال العالمية والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني.

1.4 أهمية تطوير التعليم المحاسبي:

يُصنّف علم المحاسبة كأحد العلوم المتطورة التي تعتمد بشكل كبير على احتياجات البيئة المحيطة بها، كونه علماً تطبيقياً، فإن وجوده ضروري لمختلف المؤسسات، حيث يوفر مجموعة واسعة من الخدمات التي تساهم في تلبية احتياجات هذه المؤسسات، كما تكمن أهمية التعليم المحاسبي في الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه المحاسبة نفسها في تحقيق التنظيم المالي والكفاءة التشغيلية، كما إن ممارسة مهنة المحاسبة تتطلب وجود كوادر مؤهلة تمتلك مهارات علمية قوية مبنية على أسس تعليمية صحيحة، لذلك يُعتبر تطوير التعليم المحاسبي أمراً لا غنى عنه لضمان إعداد المحاسبين القادرين على مواجهة التحديات الحديثة في بيئة الأعمال، وهذا ما أكدته دراسة السعد (2013) التي أُجريت في المملكة العربية السعودية على أهمية هذا التكامل، مشيرةً إلى أن النظام التعليمي بحاجة إلى إدخال موضوعات المحاسبة الجنائية ضمن المقررات الدراسية، لأنها تلي احتياجات البيئة المحيطة بشكل أفضل، وقد أوصت الدراسة بضرورة تقديم مقررات مستقلة في المحاسبة الجنائية، إلى جانب توفير دورات تدريبية متخصصة في هذا المجال لتأهيل الطلاب بالمعرفة اللازمة، هذا ما نادى به Barry Melancon المدير التنفيذي ورئيس المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، في عام 2002 بأهمية تأهيل خريجي قسم المحاسبة بالمهارات التي تساعدهم على فهم الخصائص الأساسية لحالات الغش والفساد، بالإضافة إلى القدرة على تحديد المؤشرات التي تدل على هذه الحالات، كما أكد على ضرورة تعليم الطلاب أساليب المحاسبة الجنائية لمساعدتهم في التصدي لهذه الجرائم المالية (أحمد، 2013).

وقد بدأت في التسعينيات من القرن الماضي الدعوات لدمج المحاسبة الجنائية في التعليم الأكاديمي بشكل فعلي، حيث كان Rezaee من أوائل المدافعين عن أهمية هذا المجال في المناهج الدراسية، وذلك منذ عام 1992، كما جاءت العديد من البحوث والدراسات الرائدة التي تناولت أهمية تعليم المحاسبة الجنائية ودمجها في مؤسسات التعليم العالي، سواءً على مستوى مرحلة البكالوريوس أو الدراسات العليا (السعد، 2013)، كما يرى بعض الأكاديميين في الولايات المتحدة الأمريكية أن مكافحة حالات الغش والفساد يمكن أن تتم بفاعلية أكبر من خلال تقديم برامج دراسية متخصصة في المحاسبة الجنائية، مما يساعد الطلاب على مواجهة متطلبات المهنة والتكيف مع التحديات المتزايدة في بيئة الأعمال المعاصرة (قمبر، 2014).

وكتيجة لزيادة الطلب على المحاسبين المهنيين ذوي الخبرة في مجال المحاسبة الجنائية، بدأت العديد من الجامعات حول العالم بتقديم برامج جديدة ومتخصصة في هذا المجال، مما يتيح للطلاب الحصول على شهادات علمية على مستوى درجة البكالوريوس والماجستير، وتأتي هذه المبادرة كجزء من جهود المؤسسات الأكاديمية لتلبية الطلب المتزايد على المحاسبين المتخصصين، والمساهمة في تقليل حالات الغش والفساد سواء كانت مالية أو إدارية.

وقد حققت بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا، وبريطانيا تقدماً ملحوظاً في تنظيم وتعليم المحاسبة الجنائية، من خلال تقديم برامج تعليمية جديدة تتضمن مقررات متخصصة في هذا المجال، حيث تهدف هذه البرامج إلى زيادة قدرات الطلاب على منع واكتشاف والإفصاح عن حالات الغش والفساد المالي، تشير إحدى الدراسات إلى أن هناك 21 كلية وجامعة في الولايات المتحدة تقدم فصولاً دراسية متنوعة في المحاسبة الجنائية، مثل جامعة كاليفورنيا، وجامعة دينفر، وجامعة فرجينيا، وجامعة لويزيانا.

علاوة على ذلك، يعتمد مجلس الإشراف على شركات المحاسبة القانونية الأمريكي إصدار تعليمات تتطلب وجود فريق متكامل من المحاسبين الجنائيين في هذه الشركات، مما يعزز الطلب على دراسة المحاسبة الجنائية لسد هذه الاحتياجات، بالإضافة إلى ذلك توجد العديد من المنظمات المهنية التي تقدم شهادات مؤهلة لممارسة المحاسبة الجنائية بعد استكمال مجموعة من المتطلبات، التي تشمل اكتساب علوم متنوعة ومهارات متعددة، كما تقدم هذه المنظمات دورات تدريبية متخصصة يديرها خبراء ماليون متميزون، مما يعزز من قدرة المحاسبين الجنائيين على مواجهة التحديات المعاصرة.

بمذه الطريقة، يُمكن القول إن تعزيز المحاسبة الجنائية في التعليم العالي يعكس أهمية مواجهة الفساد وتعزيز الشفافية في المعاملات المالية، مما يسهم في بناء نظام مالي أكثر نزاهة وكفاءة.

وتُعد كلية يوتيكا الجامعية (Utica College) في الولايات المتحدة الأمريكية من الرواد في تقديم برامج ودورات تعليمية في المحاسبة الجنائية، حيث بدأت هذه البرامج منذ عام 1987، وقد تم تصميم هذه الدورات لتزويد الطلاب بالمعرفة والخبرة اللازمة في مجالات المحاسبة والقانون، بالإضافة إلى مكافحة الفساد ومجالات أخرى ذات صلة. ومع تزايد أهمية المحاسبة الجنائية وارتفاع الطلب على خدماتها، بدأت الكلية في منح درجتي البكالوريوس والماجستير في هذا التخصص اعتباراً من عام 2004 (Curtis, George, 2008).

وفي عام 2003 قامت جامعة غرب فرجينيا (West Virginia University) بتطبيق برنامج دراسي نموذجي لتدريس المحاسبة الجنائية، وقد تم إجراء عدة تحسينات على هذا البرنامج حتى أصبح معتمداً في قسم المحاسبة بكلية الإدارة والاقتصاد في

الجامعة، حيث قدمت مجموعة من الدورات التدريبية بهذا التخصص (Scott & Pearson, Fleming, 2008). (Richard, Timothy & Riley,

وأيضاً في عام 2003 أطلقت جامعة فلوريدا أتلانتيك (Florida Atlantic University) برنامجاً تنفيذياً متخصصاً يمنح درجة الماجستير في المحاسبة الجنائية، مع تركيز رئيسي على هذا المجال، بحيث يمتد هذا البرنامج على مدار عامين، يدرس الطلاب خلاله مجموعة من المقررات المتخصصة التي تغطي جوانب متعددة من المحاسبة الجنائية، بما في ذلك تقنيات فحص الغش، علم الإجرام، وأساليب التحقيق، إلى جانب الأخلاقيات المهنية، كما يتناول البرنامج مواضيع إضافية مثل التهرب الضريبي، فضلاً عن تطوير مهارات الاتصال الكتابية والشفوية اللازمة للتعامل مع التحديات المهنية في هذا المجال، ويهدف هذا البرنامج إلى إعداد الطلاب بخبرات متكاملة تمكنهم من مواجهة تعقيدات العمل في المحاسبة الجنائية بشكل فعال (Young, 2008).

كما تعتبر جامعة فلوريدا أتلانتيك من أوائل الجامعات التي بادرت بتقديم دراسة المحاسبة الجنائية، حيث تم تأسيس برنامج للمحاسبة الجنائية بها عام 1984، ويمنح هذا البرنامج شهادة بكالوريوس في المحاسبة الجنائية، ويشمل دراسة متعمقة في مجالات متنوعة، منها المحاسبة، القانون، التحقيقات المالية، التحليل المالي، علم الجريمة المالية، القانون الجنائي، إدارة المخاطر، تكنولوجيا المعلومات، وعلم النفس الجنائي، ويهدف هذا البرنامج إلى تزويد الطلاب بالمهارات والمعرفة الضرورية التي تؤهلهم للعمل في مجال المحاسبة الجنائية والتحقيقات المالية.

وفعلياً هناك بعض الجامعات الشهيرة التي تقدم برامج في مجال المحاسبة الجنائية منها:

1. جامعة امستردام في هولندا (University of Amsterdam) (<https://www.uva.nl/>)
2. جامعة لندن للمالية والقانون في المملكة المتحدة (London School of Finance and Law) (<https://www.lsfl.org.uk/>)
3. جامعة دينكين في أستراليا (Daekin University) (<https://www.deankin.edu.au>)
4. جامعة جونز هوبكنز في الولايات المتحدة (Johns Hopkins University) (<https://www.jhu.edu.>)
5. جامعة تورنتو في كندا (University of Toronto in Canada) (<https://www.utoronto.ca>)

من خلال هذه البرامج سوف تساهم الجامعات في إعداد جيل جديد من المحاسبين الجنائيين القادرين على مواجهة التحديات المعاصرة في مجال المال والأعمال، مما يعزز من جهود مكافحة الفساد المالي والإداري بكافة مظاهره.

2.4 مواءمة مخرجات التعليم الجامعي في ليبيا مع مخرجات التعليم الدولي:

يحتل التعليم وبالأخص التعليم الجامعي مكانة مرموقة في جميع الدول، حيث يُقاس تقدم الأمم ونموها بقدرة مؤسساتها الجامعية على التكيف مع التطورات المحيطة، حيث أن إصلاح التعليم الجامعي وتقدمه ينعكس بشكل تلقائي على تطور المجتمعات ونموها، يتطلب هذا الأمر وضع خطة استراتيجية للجامعات الليبية، بما يتيح لها مواكبة التطورات التعليمية العالمية نتيجة ظهور متغيرات جديدة، وبذلك يمكن لهذه المؤسسات أن تحقق مراتب متقدمة في التصنيفات الدولية من خلال تحسين جودة مخرجاتها وفاعلية تواصلها وخدمتها للمجتمع المحلي والدولي (المغربي، 2017).

ويتأسس أي نظام تعليمي على المناهج الدراسية وما تحتويه من محتوى علمي، فإذا تم بناء هذه المناهج على أسس سليمة وذات جودة عالية، فإن ذلك سينعكس إيجاباً على مخرجات النظام، ولا يختلف تخصص المحاسبة عن غيره من التخصصات العلمية الأخرى، حيث يتطلب متابعة المناهج بشكل دوري وتطويرها لتلبية المعايير العالمية، حيث قد يستلزم الأمر في بعض الأحيان إلى تحديث مقررات دراسية جديدة أو استحداث أقسام علمية تتماشى مع هذه الاحتياجات.

وفي هذا السياق، وبغرض مواكبة التطورات العالمية ولتلبية متطلبات البيئة المحيطة، يرى الباحثان أن هناك حاجة ماسة للعمل على تطوير وتحديث المناهج والمقررات الدراسية، بالإضافة إلى ضرورة استحداث أقسام علمية جديدة في كلية الاقتصاد جامعة بنغازي، الأمر الذي يتطلب وضع خطط دورية لمواكبة التغيرات وتلبية احتياجات السوق، وفق آلية مشتركة تشمل إشراك أعضاء هيئة التدريس والمهنيين في تطوير المناهج الدراسية، وتنمية قدرات ومهارات الخريجين لتلبية متطلبات الواقع المهني.

من هنا يأتي اقتراح إنشاء قسم مستقل للمحاسبة الجنائية ليكون ضمن الأقسام العلمية في المرحلة الجامعية، مثل الأقسام التي تم استحداثها مؤخراً في الكلية، مثل قسم التسويق، وقسم التمويل والمصارف، وقسم الإدارة العامة.

وتعتبر كندا والولايات المتحدة الأمريكية من الدول السبّاقة التي اعتمدت تخصص المحاسبة الجنائية ضمن البرامج الدراسية المعروضة في جامعاتها. حيث تتكون المناهج الدراسية في هذين البلدين من عدة مجالات أساسية، تتفرع منها مجالات فرعية متعددة، يقوم بتدريس هذه المجالات المتنوعة مهنيون وأكاديميون متخصصون في مجالات المحاسبة والمراجعة والقانون وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الإجرام وعلم الحاسوب، وغيرها من التخصصات.

وتركز المناهج على عدة مجالات، منها التحقيقات المالية والجنائية، وتعريف الطلاب بالجرائم الاقتصادية والإلكترونية، والقوانين والنظم المتعلقة بها، بالإضافة إلى أساليب الاحتيال وأدلتها، والتدقيق الجنائي، كما يتم التركيز على الخبرة في مجالي المحاسبة المالية والمراجعة، ومعرفة مهارات التحقيق، وفن إدارة الاجتماعات والمفاوضات، كما تشمل البرامج دراسة جوانب أمن المعلومات وطرق التعامل مع سرّيتها، بالإضافة إلى أخلاقيات المهنة وغيرها من المواضيع المهمة ذات الصلة بالمحاسبة الجنائية.

وفيما يلي عرض لبعض المقررات الدراسية التي تقدمها الجامعات لحملة درجات البكالوريوس والماجستير، بالإضافة إلى الدورات التدريبية في تخصص المحاسبة الجنائية. حيث أظهرت بعض الدراسات أن هناك 21 جامعة ومعهد وكلية في الولايات المتحدة الأمريكية تقدم برامج ودورات في هذا المجال (Kramer Seda, 2008: p20) فضلاً عن ذلك، تقدم جامعة توت بروج بولاية كاليفورنيا مجموعة من البرامج للمحاسبة الجنائية على المستويين (البكالوريوس والدراسات العليا) بالإضافة إلى وجود برامج مماثلة في جامعات بماليزيا والصين والهند (Joel Efiang, 2012: p30).

1.2.4 الدورات التدريبية:

تعتبر كلية برينتوود للتعليم المفتوح (BOLC) Brentwood Open Learning College هي إحدى منصات التعلم الرائدة عبر الإنترنت في المملكة المتحدة والمتخصصة في التعلم عن بعد ودورات الكلية المفتوحة، حيث يتم منح دبلوم في المحاسبة الجنائية بعد اجتياز خمس مستويات، تحتوي هذه المستويات على المقررات التالية:
(<http://www.forensicglobal.org/cpfa.html>):

1. مقدمة في المحاسبة الجنائية.
 2. أساسيات المحاسبة الجنائية.
 3. الجريمة والاقتصاد.
 4. علم نفس المحتال.
 5. تقنيات الكشف عن الاحتيال.
 6. عمليات التحقيق وإجراءاتها والتخطيط لها.
 7. جمع الأدلة.
 8. تقييم الأدلة المالية وغير المالية.
 9. مقابلة الشهود المعقدة مالياً.
 10. تقييم مخاطر الاحتيال.
 11. منع الاحتيال.
 12. جرائم التجارة الإلكترونية.
- 2.4 المقررات الدراسية لحملة درجة البكالوريوس:

تمنح جامعة فرانكلين درجة البكالوريوس في المحاسبة الجنائية بعد أن يستكمل الطالب دراسة واجتياز المتطلبات التالية بمجموع ساعات 124 ساعة (<https://www.franklin.edu/>):

جدول رقم (1) المقررات الدراسية جامعة فرانكلين

المتطلبات الأساسية (24 ساعة):	المواد الرئيسية الإلزامية (36 ساعة):
1. اللغة الإنجليزية (3).	1. المحاسبة المتوسطة 1 (4).
2. الرياضيات (3).	2. المحاسبة المتوسطة 2 (4).
3. الآداب والعلوم الإنسانية (6).	3. فحص الغش (4).
4. العلوم (6).	4. تقنيات إجراء المقابلات الاستجوابية في أعمال الاحتيال (4).
5. العلوم الاجتماعية والسلوكية (6).	5. العناصر القانونية للاحتيال (4).
	6. نظم المعلومات المحاسبية (4).
	7. تقييم النظم المحاسبية (4).
	8. المراجعة (4).
	9. الأعمال التجارية/المحاسبة الجنائية (4).
متطلبات الإضافية (12 ساعة)	المواد الاختيارية التخصصية (4 ساعات):
1. مقدمة في جداول البيانات (1).	1. إدارة التكلفة (4).
2. مقدمة في قواعد البيانات (1).	2. المحاسبة الحكومية (4).
3. تطبيقات الحاسوب (3).	3. ضريبة الدخل الفيدرالية 1 (4).
4. استراتيجيات التعلم (2).	4. ضريبة الدخل الفيدرالية 2 (4).
5. التواصل بين الأشخاص (4).	5. أخلاقيات مهنة المحاسبة (4).
6. الاتصالات الصوتية (4) هذه المادة اختيارية	6. التدريب المحاسبي (1-9).
	7. موضوعات خاصة في المحاسبة (1-4).
	8. دراسة مستقلة في المحاسبة (1-4).

9. أسس ريادة الأعمال (4). متطلبات الجامعة اختياري (20 ساعة)	المواد التخصصية الإلزامية (28 ساعة). 1. محاسبة مالية (4). 2. محاسبة إدارية (4). 3. قانون التجاري (4). 4. مقدمة في الاقتصاد الجزئي (4). 5. مبادئ التمويل (4). 6. مبادئ الإدارة (4). 7. إدارة التسويق (4).
--	---

من خلال مراجعة المقررات الدراسية المعروضة في الجدول رقم (1)، يتبين أن الطلاب الذين يسعون للحصول على درجة البكالوريوس في المحاسبة الجنائية يتلقون مجموعة واسعة من المقررات التعليمية التي تتشابه إلى حد كبير مع تلك التي يدرسها نظراً لهم في برنامج المحاسبة، عند إجراء مقارنة بين مقررات جامعة فرانكلين التي تمنح شهادة البكالوريوس في المحاسبة الجنائية، وبين المقررات الدراسية لقسم المحاسبة في كلية الاقتصاد جامعة بنغازي، نجد أن كلاً من البرنامجين يحتويان على مقررات تعليمية متنوعة، مما يعكس التركيز المشترك على تطوير المهارات الأساسية في المحاسبة، حيث نلاحظ أن جامعة بنغازي تقدم برنامجاً يتضمن 126 ساعة تخرج، ويشمل مجموعة من المقررات الأساسية التي تساهم في إعداد الطلاب لمواجهة التحديات المهنية في هذا المجال، وتمثل هذه المقررات في الآتي:

جدول رقم (2) مقارنة بين مقررات جامعة فرانكلين وجامعة بنغازي

جامعة بنغازي	جامعة فرانكلين
المواد الإلزامية الأساسية (52 ساعة) 1. اللغة العربية (2). 2. الدراسات الإسلامية (2). 3. القانون المدني (3). 4. اللغة الإنجليزية 1 (3). 5. اللغة الإنجليزية 2 (3). 6. مقدمة في الحاسب الآلي (3). 7. مبادئ الاقتصاد 1 (3). 8. مبادئ الاقتصاد 2 (3). 9. مبادئ إدارة الأعمال (4). 10. مبادئ المحاسبة 1 (3). 11. مبادئ المحاسبة 2 (3). 12. أساسيات الإحصاء 1 (2).	المواد الأساسية (24 ساعة) 1. اللغة الإنجليزية (3). 2. الرياضيات (3). 3. الآداب والعلوم الإنسانية (6). 4. العلوم (6). 5. العلوم الاجتماعية والسلوكية (6). المواد الإلزامية الرئيسية (36 ساعة) 1. محاسبة مالية (4). 2. محاسبة إدارية (4). 3. قانون التجاري (4). 4. مقدمة في الاقتصاد الجزئي (4). 5. مبادئ التمويل (4). 6. مبادئ الإدارة (4). 7. إدارة التسويق (4).

<p>13. أساسيات الإحصاء 2 (2).</p> <p>14. أساسيات التحليل الرياضي 1 (2).</p> <p>15. أساسيات التحليل الرياضي 2 (2).</p> <p>16. مبادئ العلوم السياسية (3).</p> <p>17. مقدمة في التسويق (3).</p> <p>18. مقدمة في التمويل (3).</p> <p>19. مبادئ الإدارة العامة (3).</p>	<p>المواد الإضافية (12 ساعة)</p> <p>1. مقدمة في جداول البيانات (1).</p> <p>2. مقدمة في قواعد البيانات (1).</p> <p>3. تطبيقات الحاسوب (3).</p> <p>4. إستراتيجيات التعلم (2).</p> <p>5. التواصل بين الأشخاص (4).</p> <p>6. الاتصالات الصوتية (4) مادة اختيارية.</p>
<p>المواد الإلزامية التخصصية (41 ساعة)</p> <p>1. المحاسبة المتوسطة 1 (3).</p> <p>2. المحاسبة المتوسطة 2 (3).</p> <p>3. محاسبة مالية متقدمة (3).</p> <p>4. محاسبة شركات الأشخاص (3).</p> <p>5. محاسبة الأقسام والفروع (3).</p> <p>6. المحاسبة الضريبية (4).</p> <p>7. محاسبة التكاليف (3).</p> <p>8. محاسبة النفط (3).</p> <p>9. محاسبة المصارف والتأمين (3).</p> <p>10. محاسبة الأموال العامة (3).</p> <p>11. المحاسبة الإدارية (3).</p> <p>12. مراجعة الحسابات (4).</p> <p>13. تصميم النظم المحاسبية (3).</p>	<p>المواد الإلزامية التخصصية (28 ساعة)</p> <p>1. محاسبة متوسطة 1 (4).</p> <p>2. محاسبة متوسطة 2 (4).</p> <p>3. فحص الغش (4).</p> <p>4. تقنيات إجراء المقابلات الاستجوابية في أعمال الاحتيال (4).</p> <p>5. العناصر القانونية للاحتيال (4).</p> <p>6. تقييم النظم المحاسبية (4).</p> <p>7. نظم المعلومات المحاسبية (4).</p> <p>8. المراجعة (4).</p> <p>9. الأعمال التجارية / المحاسبة الجنائية (4).</p>
<p>المواد الإلزامية غير التخصصية (15 ساعة)</p> <p>1. القانون التجاري (3).</p> <p>2. اقتصاد تحليلي جزئي (3).</p> <p>3. إدارة العمليات الإنتاجية (3).</p> <p>4. أساسيات الإدارة المالية (3).</p> <p>5. بحوث العمليات 1 (3).</p>	
<p>المواد الاختيارية التخصصية: اختيار ما لا يقل عن (12 ساعة)</p> <p>1. محاسبة الشركات المساهمة (3).</p> <p>2. محاسبة المشروعات الخدمية (3).</p> <p>3. تحليل القوائم المالية (3).</p> <p>4. طرق بحث (3).</p> <p>5. تطبيقات في المحاسبة (3).</p> <p>6. محاسبة الشركات القابضة (3).</p> <p>7. محاسبة تكليف متقدمة (3).</p> <p>8. دراسات في المحاسبة (3).</p> <p>9. مقدمة في المحاسبة الدولية (3).</p>	<p>المواد الاختيارية التخصصية: اختيار ما لا يقل عن (4 ساعات)</p> <p>1. إدارة التكلفة (4).</p> <p>2. المحاسبة الحكومية (4).</p> <p>3. ضريبة الدخل الفيدرالية 1 (4).</p> <p>4. ضريبة الدخل الفيدرالية 2 (4).</p> <p>5. أخلاقيات مهنة المحاسبة (4).</p> <p>6. التدريب المحاسبي (1-9).</p> <p>7. موضوعات خاصة في المحاسبة (1-4).</p> <p>8. دراسة مستقلة في المحاسبة (1-4).</p> <p>9. أسس ريادة الأعمال (4).</p>

<p>المواد الاختيارية غير التخصصية: اختيار ما لا يقل عن (6 ساعات).</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. اللغة الإنجليزية 3 (3). 2. اقتصاد تحليلي كلي 1 (3). 3. اقتصاد تحليلي كلي 2 (3). 4. إدارة الموارد البشرية (3). 5. السلوك التنظيمي (3). 6. إدارة المبيعات (3). 7. إدارة الإمداد (3). 8. الأسواق المالية (3). 9. النقود والمصارف (3). 10. المالية العامة (3). 11. إدارة المحافظ الاستثمارية (3). 	<p>متطلبات جامعة اختياري (20 ساعة) أي دورات جامعية تقدمها الجامعة باستثناء دورات التعليم التنموي.</p>
--	---

4. 3 الإطار المقترح لاستحداث قسم المحاسبة الجنائية:

من خلال الاطلاع والمقارنة بين المقررات الدراسية المعروضة في الجدول رقم (2)، يتبين أن معظم المقررات التي يدرسها طلاب درجة البكالوريوس في قسم المحاسبة الجنائية بجامعة فرانكلين تُدرس أيضاً لطلاب البكالوريوس في قسم المحاسبة بجامعة بنغازي. وعليه يقترح الباحثان إنشاء قسم علمي جديد بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي تحت مسمى "قسم المحاسبة الجنائية"، ليكون قسماً من الأقسام العلمية في الكلية، كما يقترحان أن يتضمن تخصص المحاسبة الجنائية مواد تركز على الجوانب القانونية والمحاسبية، وأن تكون الخطة الدراسية شاملة وموزعة على 8 فصول دراسية وتكون مقسمة إلى مواد عامة ومواد تخصصية.

بحيث تشمل المواد العامة نفس المواد المتعارف عليها في أي كلية اقتصاد، بينما تتمثل المواد التخصصية في المجالات التالية:

1. مقدمة في المحاسبة الجنائية: يتناول هذا المقرر مفاهيم المحاسبة الجنائية وأهميتها في نظام العدالة.
2. القانون التجاري والاستثمار: يركز هذا المقرر على القوانين والتشريعات المتعلقة بالعمل وكيفية تطبيقها في سياق المحاسبة الجنائية.
3. التحقيقات المحاسبية: يتناول هذا المقرر أساليب التحقيق المحاسبي وتقنيات جمع الأدلة المحاسبية في القضايا القانونية.
4. تقنيات التحليل المالي: يركز هذا المقرر على كيفية تحليل البيانات المحاسبية والمالية لدعم القرارات الجنائية.
5. قانون الضرائب: يتعامل هذا المقرر مع القوانين الضريبية وأثرها على التقارير المحاسبية والمالية.
6. الإثباتات القانونية: يتناول هذا المقرر كيفية تقديم الأدلة المحاسبية بشكل قانوني أمام القضاء.
7. القانون الدولي والجرائم الالكترونية: يركز هذا المقرر على التشريعات الدولية والتجارية التي قد تؤثر على المحاسبة الجنائية في السياق العالمي.
8. الأخلاقيات المهنية للمحاسبين: يتناول المقرر قضايا الأخلاقيات والسلوك الأخلاقي للمحاسبين في سياق المحاسبة الجنائية.
9. تقنيات التحقق والتدقيق: يعرض هذا المقرر أساليب التحقق والتدقيق المالي والمحاسبي لضمان دقة البيانات والتقارير.
10. القانون الجنائي: يركز هذا المقرر على القوانين الجنائية المتعلقة بالجرائم المالية ودور المحاسبة الجنائية في معالجتها.

كما أنه من خلال مقارنة المهارات والخبرات المطلوبة في مجال المحاسبة الجنائية، يتضح أن التخصص الأقرب للمحاسبة الجنائية في البيئة الليبية هو الخبرة القضائية، التي خصص لها المشرع الليبي تشريعات تنظيمية محددة، حيث تم إصدار قانون تنظيم الخبرة القضائية بتاريخ 15 أغسطس 1956، كما تم تعديله لاحقاً بالقانون رقم (1) لسنة 2003 بالإضافة إلى اللائحة التنفيذية التي صدرت بالقرار رقم (305) لسنة 2009.

وينص هذا القانون على أن أعمال الخبرة تُنفذ بواسطة خبراء متخصصين في مجالات متنوعة، حيث يُستعان برأيهم الفني أو العلمي عند الحاجة في المحاكم المختصة، كما يتضمن القانون تسجيل هؤلاء الخبراء في (جداول الخبرة) وفقاً لتخصصاتهم استناداً إلى المؤهلات العلمية والخبرات العملية التي يمتلكونها سواء في محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية والعليا. والجدير بالذكر أن الخبرة القضائية لا تشترط أن يحصل الخبير على شهادة تخصصية تمنحه صفة خبير قضائي من أي مؤسسة تعليمية، وهذا ما يميز المحاسب الجنائي عن غيره من المحاسبين، حيث يُعتبر الحصول على مؤهل علمي متخصص في المحاسبة الجنائية أمراً ضرورياً لممارسة هذه المهنة بفعالية، إذ إن المحاسب الجنائي يجب أن يمتلك قاعدة علمية قوية ومهارات متخصصة تؤهله لمواجهة التحديات القانونية والمالية، بما يضمن تقديم استشارات دقيقة وموثوقة في مختلف القضايا المالية.

الخلاصة:

تعتبر المقررات والمناهج الدراسية من أبرز الوسائل التعليمية لتأهيل الأفراد لممارسة مهنة معينة بكفاءة وإدراك ووفقاً لأسس علمية متينة، الأمر الذي يتطلب أن تكون المناهج والمقررات قادرة على تلبية احتياجات السوق وتطوره، كما يجب أن تتماشى مع المعايير المعتمدة في اختيار وتصميم المناهج بحيث تعكس التطورات العلمية بشكل متوازي. وبالتالي من الضروري أن تساهم هذه المناهج في صقل مهارات الطلاب وزيادة خبراتهم، كما يقع على عاتق المؤسسات التعليمية مسؤولية تدريب الطلاب والمهنيين لمواجهة التغيرات التي تفرضها الظروف، بالإضافة إلى استحداث مناهج وتخصصات علمية بما يتماشى مع المتطلبات العالمية، مثلما هو الحال في الدول الأخرى. كما يُستحسن إنشاء مراكز تدريبية تحت إشراف الجامعات المؤسسات التعليمية، تختص بالمحاسبة الجنائية، باعتبارها بيوت خبرة، فعدم وجود مراكز تدريبية خاصة في هذا المجال بالإضافة إلى عدم إدراج المحاسبة الجنائية ضمن التخصصات العلمية في المرحلة الجامعية، قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات الاحتيال والجرائم المالية، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد. يقترح الباحثان اعتماد تخصص المحاسبة الجنائية ضمن الدراسة الأكاديمية نظراً لفوائده العديدة، خاصة أنها تساهم في تطوير المهارات اللازمة للتصدي والحد من الجرائم المالية، مثل غسل الأموال، والتهرب الضريبي، والفساد المالي والإداري؛ كما يعتقدان أن المحاسبة الجنائية تمثل مجالاً مهماً ومعاصراً في المعرفة المحاسبية، مما يستوجب إيلاء اهتمام خاص لها وتخصيص مساحة تعليمية لها، نظراً لأثرها الكبير في حل القضايا والإشكالات الجنائية.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- 1 أحمد، خالد محمد علي (2013)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، بالتعاون مع إتحاد الجامعات العربية، خلال الفترة 7-8 أبريل.
- 2 أمين، عبدالله محمود (2000)، تقويم فاعلية نظام التحاسب الضريبي لضريبة الدخل في العراق، اطروحة دكتوراة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
- 3 الجبوري، نصيف جاسم محمد علي؛ الخالدي، صلاح هادي محمد (2013)، دور المحاسبة القضائية في اكتشاف الاحتيال المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 19، العدد 70.
- 4 الحمداني، محمد صالح عطية (2007)، الفساد الإداري ماهيته وعلاجه في الفكر الإسلامي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الموسوعة الإسلامية (9) مطبعة هيئة استثمار أموال الوقف السني، بغداد.
- 5 الفطيمي، محمد مفتاح (2010)، دور التعليم المحاسبي في صقل الخريجين بالمهارات اللازمة لسوق العمل، المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، الجامعة المفتوحة، ليبيا.
- 6 الدليمي، خليل إبراهيم؛ وطيشات، راما بسام (2017)، المحاسبة القضائية ودورها في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في الشركات الصناعية المساهمة، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة - العراق.
- 7 السعد، صالح عبدالرحمن (2013)، المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، السعودية، المجلد 27، العدد الأول.
- 8 السيسي، نجوى أحمد (2006)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول، يناير.
- 9 الكبيسي، عبدالستار عبدالجبار (2016)، المحاسبة القضائية من وجهة نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن: دراسة ميدانية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال: الجامعة الأردنية، عمان، المجلد 12، العدد 1.
- 10 دنقر، عبد السلام أحمد؛ حمودة، نورالدين عبد الله؛ زرتي، محسن محمد (2020)، مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية (القضائية) في الوحدات الاقتصادية بليبيا من وجهة نظر المراجعين الخارجيين المستقلين، المؤتمر الدولي الثالث للعلوم التقنية (ICST2020) المقام في 28 - 30 نوفمبر.
- 11 روفوس، روبرت جيه؛ ميلر، لورا سافوري؛ هان، وليام (2022)، المحاسبة القضائية، ترجمة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، الطبعة العربية الأولى، الرياض، السعودية.
- 12 صالح، منال حسين لفته (2017)، استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على القوائم المالية، مجلة دنابر، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، بغداد، العدد الثامن.

- 13 قمبر، جميلة سعيد (2014)، قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية، المجلة الجامعة، العدد السادس عشر، المجلد الأول، فبراير.
- 14 عبدالحليم، أحمد حامد محمود؛ أحمد، نبيل ياسين؛ سرور، عبير عبد الكريم إبراهيم (2021)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مجلة المحاسبة والمراجعة، إتحاد الجامعات العربية، العدد الثالث.
- 15 عبدالقادر، ورفو؛ عبدالرحمن، زهير؛ رافي، نزار جميل (2014)، تطوير مناهج التعليم المحاسبي في العراق ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي - مدخل المحاسبة القضائية والاستقصائية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المؤتمر الثاني، عدد خاص.
- 16 عبدالمنعم، صفوان (2017)، دور المحاسبة القضائية في زيادة جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على ديوان المراجع القومي، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم.
- 17 عمران، وليد؛ الشريف، عمر؛ الأسود، علي (2023)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، دراسة ميدانية، مجلة جامعة سبها للعلوم البحثية والتطبيقية، العدد 3، سبها، ليبيا.
- 18 سامي، مجدي محمد (2002)، دور المحاسبة القضائية في تشخيص واكتشاف عمليات الاحتيال والحداد المالي، مجلة كلية التجارة، جامعة الرقازيق، العدد 1، المجلد 24.
- 19 كتانة، خيرى مصطفى (1998)، اتجاهات الإيرادات الضريبية في الأردن والعوامل المؤثرة فيها، الطبعة الأولى، مكتبة الشباب، عمان، الأردن.
- 20 المغربي، مرعي عبدالله، كلمة رئيس جامعة بنغازي بمناسبة عرض استراتيجية جامعة بنغازي، ليبيا 2017-2022.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Anuolam O. M, Onyema T. E, and Ekeke Ussim (2016), Forensic Accounting And Financial Crisis In Nigeria, West African Journal of Industrial and Academic Research December, Vol.17.
2. Ball, R. (2009), Market and Political/ Regulatory Perspectives on the Recent Accounting Scandals. Journal of Accounting Research, Vol. 47, No. 2.
3. Curtis ,George E. (2008), Legal and Regulatory Environments and Ethics: Essential Components of Fraud and Forensic Accounting Curriculum , Issues in Accounting Education , Vol 23 , No 4.
4. Efiog, Eme Joel (2012), Forensic Accounting Education:An Exploration of Level of Awareness in Developing Economies-Nigeria as a Case Study, International Journal of Business and Management, Vol. 7.
5. Fleming, Scott & Pearson, Timothy & Riley, Richard, West Virginia University (2008), Forensic Accounting and Fraud Investigation (FAFI) Issues in Accounting Education, Vol. 23, No. 4.
6. Hopwood, William & Leiner Jay J & Yongg, George (2008), Forensic Accounting (Mc Graw – Hill Irwin – first Edition).
7. Huber, Wm. Dennis. (2012).“Is Forensic Accounting In the United States Becoming a Profession?”. Journal of Forensic and Investigative Accounting, Vol. 4, No. 1.
8. Minniti, Robert K. (2008), Introduction to Forensic Accounting.

9. Pearson, Timothy A. & Tommie W. Singleton, (2008), Fraud and Forensic Accounting in the Digital Environment , Issues In Accounting Education , Vol 23, No 4.
10. Ramaswamy, Vinita (2007), “New Frontiers: Training Forensic Accountants Within The Accounting Program”. Journal of College Teaching and Learning, Vol. 4, No. 9.
11. Rezaee, Zabihollah, Gerald H. Lander & Gavin Thomas A., (1992), Integrating Forensic Accounting Into The Accounting Curriculum, Accounting Education.
12. Seda, Mike & Bonita K. Peterson Kramer (2008), The Emergence of Forensic Accounting Programs in Higher Education, Management Accounting Quarterly , Spring ,Vol 9 , No 3.
13. The Institute of Certified Forensic Accounting – Course Syllabus (2010), available at www.forensicglobal.org
14. Tiwari, R. K. & Debnath, J. (2017), Forensic Accounting: A Blend of Knowledge. Journal of Financial Regulation and Compliance, 25 (1).
15. Young, George (2008) Forensic Accounting: An Executive Graduate Program (Issues in Accounting Education, Vol. 23, No. 4.

ثالثاً: مواقع على الإنترنت:

1. <https://www.deankin.edu.au>
2. <https://www.uva.nl/>
3. <https://www.lsfl.org.uk/>
4. <https://www.utoronto.ca>
5. <https://www.jhu.edu>
6. <https://www.franklin.edu/>
7. <https://www.unodc.org/romena/ar/uncac.html>
8. <http://www.forensicglobal.org/cpfa.html>
9. <https://www.american.edu>
10. <https://www.albankaldawli.org>